

الخيارات الفلسطينية لإنهاء

* الاحتلال الإسرائيلي

نظمت "مجموعة أكسفورد للأبحاث" في لندن، ويتمويل من الاتحاد الأوروبي سلسلة من الاجتماعات واللقاءات وورش العمل. وكانت الغاية إيجاد خيارات وبدائل من الوضع الحالي المتأزم للقضية الفلسطينية، والإجابة عن عدد من الأسئلة الملحة مثل: ما هي البدائل الفلسطينية الحالية في حال فشل المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي؟ كيف نعمل على إنهاء الاحتلال؟ كيف الخروج من المأزق الراهن وتحقيق الحلم الفلسطيني؟ شارك في الاجتماعات واللقاءات داخل فلسطين وخارجها عدد من الأشخاص هم: هاني المصري، ليلى فيضي، محمد اشتية، جبريل الرجوب، سمير أبو عيشة، علي الجرباوي، محمد الحوراني، علي السرطاوي، مازن سنقرط، سام بحور، سهيل الناطور، بشير بشير، فدوى الشاعر، أمل جادو، كامل حواش، مروان علي، محسن صالح، عريب الرنتاوي، سيف أبو كشك، سيف الدين عموس، حسام زملط، يوسف زيادة، عبد القادر الحسيني، عبد المنعم وهدان، ليلى فرسخ، إياد البرغوثي، أسامة أبو كرش. وفيما يلي الملخص التنفيذي للتقرير الذي صدر كمحصلة لهذه اللقاءات.

ملخص تنفيذي

وصلت المفاوضات الحالية ضمن مبادرة "أنابوليس" للسلام مرحلة حرجية. وفي الذكرى الستين للنكبة الفلسطينية، وبعد مرور عشرين عاماً من المفاوضات غير المثمرة لإقامة دولة فلسطينية على أساس الاعتراف التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1988 بوجود دولة إسرائيل، فقد حان الوقت ليقوم الفلسطينيون بإعادة النظر في هذا المسار الاستراتيجي برمته بشكل يحقق أهدافهم الوطنية. وبالرغم من أن إسرائيل تجاوزت وبشكل كبير النسبة الأصلية المنصوص عليها في قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة رقم 181 في العام 1947، والبالغة 57٪، فإنها لا تبدي أية دلالات لقبول حتى ما نسبته 78٪ من فلسطين التاريخية والتي تقع ضمن حدود 1967. واستمرت في تجاوز هذه النسبة لخلق حقائق جديدة على الأرض تدريجياً من شأنها أن تمنع إيجاد دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة على ما تبقى من الأرض والبالغة نسبتها 22٪ من فلسطين التاريخية. وبينما أثبت الرأي العام الإسرائيلي المنقسم على نفسه عدم جاهزيته للمخاطرة بالوصول إلى أية حلول، تواجه حكومة إسرائيل الضعيفة مقاومة داخلية قوية ضد أية حلول تسوية مهما كانت. كما ترفض إسرائيل وبشكل مستمر حقيقة أنها قوة محتلة مع ما يصاحب ذلك من واجبات ملزمة كما يمليه القانون الدولي. وبدلاً من ذلك، تفترض إسرائيل أن التفاوض على أساس حل الدولتين - نتيجة عرض عام 1988 - هو عرض متاح للأبد، وتظن أنها تستطيع على الدوام الحصول على

ما هو خير من تسوية قائمة على التفاوض. ويعتمد الموقف الإسرائيلي على افتراض أن الاستمرار في المماثلة سيعمل على إمالة التوازن الاستراتيجي لصالحه بشكل مطرد. إن إسرائيل وباختصار، ليست طرفاً تفاوضياً جاداً. المقترح الرئيسي في هذا التقرير هو أن حسابات إسرائيل الاستراتيجية خاطئة، حيث بالغ المخططون الاستراتيجيون الإسرائيليون في تقدير قوتهم، وقللوا من شأن الفرص الاستراتيجية المتاحة أمام الفلسطينيين. هناك أربعة بدائل محتملة رئيسية تفضلها إسرائيل للوصول لاتفاقية، وتشجعها على تعطيل التوصل إلى تسوية نهائية بالشروط المطروحة. وعليه فإن من أهم أهداف الفلسطينيين إفهام إسرائيل أن هذه البدائل الأربعة ليست مطروحة ولا مقبولة أساساً. وهذه البدائل هي:

● أولاً: الخيار السائد بإطالة أمد المفاوضات إلى أجل غير مسمى، بادعاء "إحراز تقدم"، وأن تعليق التفاوض مؤقت، والاستمرار في ذات الوقت في التوغلات الإسرائيلية والاعتداءات، مع قليل من الأعباء على إسرائيل واحتفاظها بمنافع مالية عالية نتيجة لاستمرار الاحتلال.

● ثانياً: حل الدولتين الشكلي (الدولة ذات الحدود المؤقتة) مع التأكيد على تقوية السلطة الفلسطينية، وتقييدها في ذات الوقت، ولتأتي في صورة حكومة فلسطينية، في حين تقوم إسرائيل بتأجيل وتشثيت وتغييب "القضايا التاريخية" والاحتفاظ بالسيطرة الدائمة.

● ثالثاً: فصل أحادي الجانب من قبل إسرائيل.

● رابعاً: سيطرة الأردن ومصر على الأراضي المحتلة.

إن هذه البدائل الأربعة غير مقبولة للفلسطينيين، حيث إنها لا تأخذ على محمل الجد التطلعات الوطنية الفلسطينية، بل تسعى إلى تقويض الهوية والحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين في آن واحد. ولهذا، إذا رفضت إسرائيل التفاوض بجدية وبنوايا صادقة وفق معطيات حل الدولتين، فإن الفلسطينيين يستطيعون وسيقومون بسد الطريق أمام البدائل الأربعة بالتحويل إلى استراتيجية بديلة مكونة من أربعة توجهات مترابطة، والشروع بها واحداً بعد الآخر أو جميعها معاً. وهي:

● أولاً: إيقاف وإنهاء، وبشكل قاطع، الخيار التفاوضي الذي بدأ في العام 1991 في مؤتمر مدريد والذي طالما انتهك من قبل إسرائيل، الأمر الذي سيؤدي إلى إنهاء وتجميد البديلين الإسرائيليين الأولين المفضلين، ويعمل على دعم اتفاق تفاوضي حقيقي.

● ثانياً: إعادة تشكيل السلطة الفلسطينية بحيث لا تخدم المصالح الإسرائيلية المستقبلية المتمثلة بإضفاء الشرعية على الاحتلال واستمراره، وتنصل إسرائيل من تحمل مسؤولياتها الكاملة عن كلفة الاحتلال (وقد تصبح سلطة مقاومة فلسطينية). وينتهي هذا التوجه البديلين الإسرائيليين الأولين المفضلين أيضاً، ويساهم في تجميد البديل الثالث.

● ثالثاً: اعتماد المقاومة المثمرة "الذكية" وتقديمها على المفاوضات كوسيلة أساسية للفلسطينيين، مع إعادة التأكيد على الوحدة الوطنية من خلال إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتمكين الفلسطينيين، وانزاع دعم الأطراف الإقليمية والدولية وبشكل خلاق. إن الهدف الرئيسي من هذا التوجه هو مضاعفة كلفة استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وجعل احتمالية الانفصال من جانب واحد حسب الإملاءات الإسرائيلية غير قابلة للتطبيق.

● رابعاً: التحول عن مسألة حل الدولتين إلى حل الدولة الواحدة سواء كانت (ثنائية القومية أو ديمقراطية موحدة) كخيار استراتيجي مفضل لدى الفلسطينيين، مما سيسهل تحدياً لوجود دولة إسرائيل في شكلها الحالي، ولكن على نحو جديد تماماً وأكثر فعالية مما كان عليه الحال قبل عام 1988.

ولكن، هل هذا ما تريده إسرائيل؟ لا تستطيع إسرائيل منع الفلسطينيين من إعادة رسم التوجه الاستراتيجي وفقاً لهذه الخطوط. هل تريد إسرائيل فعلاً الرزج بالفلسطينيين باتجاه اتخاذ هذه الخطوات؟

إن نتيجة إعادة تشكيل التوجه نحو استراتيجية فلسطينية ستكون أسوأ بكثير بالنسبة لإسرائيل من المفاوضات

الرامية إلى حل دولتين حقيقي على أساس عرض 1988 القائم. وبالرغم من أن العديد من الفلسطينيين ما زالوا يفضلون مفاوضات اتفاق حل الدولتين بشكل حقيقي، إلا إن فشل مبادرة أنابوليس الحالية سيعزز بقوة موقف أولئك الذين يعارضون هذا الحل. وبالتالي، فمن المرجح أن يقتنع معظم الفلسطينيين بعدم إمكانية الوصول إلى أي اتفاق تفاوضي. ومما لا شك فيه، أن التراجع عن عرض عام 1988 مع اعتماد استراتيجية بديلة هو الوضع المفضل للفلسطينيين عن البدائل الإسرائيلية الأربعة للوصول إلى اتفاق نهائي. فإذا فشلت المفاوضات الحالية، سيضطر الفلسطينيون إلى استبدال عرض عام 1988 باستراتيجية جديدة، ليس فقط لفظياً بل واقعياً. عندها، سيكون حل الدولتين التفاوضي ملغياً وبشكل نهائي، وسيكفل الفلسطينيون عندها تحميل إسرائيل المسؤولية عن سحب عرضهم الذي استمر طيلة عشرين سنة، وستخسر إسرائيل فرصة تاريخية لا تتكرر لإنهاء الصراع وتأمين بقائها المستقبلي بأفضل الشروط المتاحة لها.

إن الفلسطينيين، وباختصار، قادرون على منع وسد البدائل الإسرائيلية الأربعة جميعها نحو حل تفاوضي حقيقي عبر إعادة تشكيل للتوجه الاستراتيجي الأساسي. لا تقدر إسرائيل أن تعرقل هذا التوجه الجديد الذي نتيجته ستكون أسوأ بالنسبة لها من أي حل تفاوضي حقيقي، وأفضل بالنسبة للفلسطينيين من أفضل البدائل الإسرائيلية. ولهذا، وعندما يدرك الفلسطينيون بأنه لم يعد ممكناً الوصول إلى حل تفاوضي حقيقي، فسوف يقومون بلا شك بإعادة توجيههم الاستراتيجي واقعياً وليس لفظياً، وسيعمدون أخيراً إلى إنهاء عرضهم الذي استمر عشرين عاماً. إن لدى الفلسطينيين، بناءً على ذلك، ثلاث مهام استراتيجية رئيسية ملحة ومتوازنة، وتحديد هذه المهام هو الغرض الأساسي من هذا التقرير.

● المهمة الاستراتيجية الأولى: هي العمل وبشكل مفصل على صياغة وإعادة توجه أساسي لاستراتيجية فلسطينية على غرار الخطوط المبينة أعلاه متضمناً المسار الاستراتيجي المفضل الجديد ومجموعة كاملة من وسائل التنفيذ. وقد تم التعليق على هذا الموضوع في الجزء الأساسي للتقرير. يجب أن تؤخذ هذه المهمة على محمل الجد وعلى افتراض أن المفاوضات الحالية سوف تفشل، حتى لو استعملت فقط كتهديد استراتيجي لإجبار إسرائيل على التفاوض بجدية، مع بقاء النوايا الحقيقية لتطبيق الاستراتيجية الجديدة في حال فشل المفاوضات. إن التهديد الفارغ ليس تهديداً من الناحية الاستراتيجية ومجرد الخداع لا يجدي نفعاً. ولهذا، فإن لدى الفلسطينيين الآن أولوية طارئة وهي الاتفاق والعمل وبشكل مفصل على وضع البديل عن اتفاق التفاوض والعمل على الإعلان عنه بأقرب وقت ممكن وفرضه بقوة أمام إسرائيل. يجب أن يكون هذا هو مركز الاهتمام الفوري للتخطيط الاستراتيجي الوطني الموحد الذي يضم كافة الفلسطينيين من الجنسين ومن مختلف الخلفيات، والأجيال، والانتماء السياسي سواء كانوا في الأراضي المحتلة أو أي مكان آخر.

● المهمة الاستراتيجية الثانية: هي التأكد من فهم إسرائيل للشروط التي لا يزال على أساسها عرض 1988 قائماً لدى الفلسطينيين، وأن يكون واضحاً لها ما يستطيع الفلسطينيون عمله أو ما سيعملونه، في حال عدم الالتزام في هذه الشروط. فهل قدمت أية حركة وطنية تنازلات على النطاق الذي قدمه الفلسطينيون عام 1988؟ تستمر إسرائيل عند المفاوضات بتريد مقولتها "نحن فقط نعطي والفلسطينيون فقط يأخذون"، وهذا عكس الحقيقة تماماً. ما زال الفلسطينيون يطالبون بما لا يزيد عن 22% من أرضهم التاريخية، وإسرائيل هي من أخذت وبشكل مستمر وعبر اعتداءات المستوطنين المدعومة من الحكومة على نسبة 22% المتبقية. ولهذا، فإن المهمة الاستراتيجية الثانية للفلسطينيين هي تحديد الحد الأدنى من الشروط المقبولة للتفاوض على دولة فلسطينية مستقلة تماماً على حدود 1967، والتفسير وبشكل واضح لا لبس فيه بأن هذا العرض هو أفضل ما يمكن أن تحصل عليه إسرائيل، بما في ذلك ضمانات أمنها المستقبلي مع الدول العربية المجاورة. ويضع الفلسطينيون جدولاً زمنياً واضحاً للحكم على ما تم تحقيقه أو إذا ما كان قابلاً للتحقيق. الفلسطينيون هم من سيحكمون على "النجاح"، وهم من سيقروا مدى فترة الاستمرار في المفاوضات، وتحديد اللحظة المناسبة لتغيير الاستراتيجية تماماً.

● المهمة الاستراتيجية الثالثة: هي ضمان أن يكون الخطاب الفلسطيني هو قاعدة وإطار النقاشات الدولية فيما يتعلق بالمستقبل الفلسطيني، وقد تم توضيح هذا في التقرير. إن الهدف من ذلك هو التوضيح للأطراف الإقليمية والدولية أن الفلسطينيين ملتزمون بالحلول التفاوضية، في حين لا يلتزم الإسرائيليون بذلك. لقد استمر الفلسطينيون بالالتزام ولمدة عشرين عاماً بعرضهم التاريخي للعام 1988، ورفضت إسرائيل احترامه. ولهذا السبب، فإن الاحتجاجات الإسرائيلية لم تعد ذات مصداقية للفلسطينيين. لم تعط إسرائيل خياراً للفلسطينيين سوى البحث باتجاه آخر لتحقيق تطلعاتهم الوطنية، فيما تتحمل إسرائيل كامل المسؤولية في حال فشل المفاوضات.

وفي الختام، يجب أن يكون واضحاً أننا نحن الفلسطينيون لن نسمح أبداً لإسرائيل بمواصلة انتهاكاتها وسيطرتها تحت غطاء التظاهر بمفاوضات غير جادة، وأن لا تتخيل أن هناك بدائل أفضل متاحة أمامها، وعلى إسرائيل أن تقرر إذا ما كانت ستقبل أو ترفض عرض التفاوض المحدد زمنياً، والذي من الجلي أنه في مصلحتها العليا. وتبعاً لذلك، سنتصرف نحن الفلسطينيون بالوقت الذي نحدده وبالطريقة التي نختارها. الأمر الآن متروك لنا كفلسطينيين لاستعادة زمام المبادرة الاستراتيجية، والسيطرة على مصير مصلحتنا الوطنية، ويجب على إسرائيل والأطراف الإقليمية والدولية أن تفهم وبشكل نهائي أن الفلسطينيين موحدون في أهدافهم الاستراتيجية، وأن الشعب الفلسطيني عاقد العزم وثابت، ولن يتخلى أبداً عن كفاحه الوطني. ■